LIBRARY
INTERNATIONAL ISLAMIC UNIVERSITY MALAYSIA

علاقة سنة الآحاد بالكتاب عند الحنفية

"دراسة أصولية تحليلية"

إعداد

محمد نبي عزيزي عبد العزيز

بحث تكميلي مقدم لنيل درجة الماجستير في معارف الوحي والتراث

(الفقه وأصول الفقه)

كلية معارف الوحي والعلوم الإنسانية

الجامعة الإسلامية العالمية بماليزيا

نوفمبر ٢٠٠٢م

الجامعة الإسلامية العالمية ماليزيا
INTERNATIONAL ISLAMIC UNIVERSITY MALAYSIA

ملخص البحث

عني هذا البحث بدراسة علاقة سنة الآحاد بالكتاب عند جمهور الأصوليين عامة وعند الحنفية خاصة. وكذلك عنى بتحليل منهج الحنفية في قبول خبر الآحاد، وقضية الزيادة على النص، وعرض سنة الآحاد على الكتاب. كما أن هذه الدراسة تحاول تقويم منهج الحنفية في علاقة السنة بالكتاب، وذلك بإيراد آراء الحنفية ومقارنتها برأي الجمهور في الموضوع.

ومن أهم القضايا التي عالجها البحث تحديد مفهوم الزيادة على النص، فإن كل أنواع الزيادة ليست نسخاً عند الحنفية. فضلاً على ذلك وجد الباحث أن قضية عرض السنة على الكتاب مبدأ يوافق عليه الأصوليون والمحدثون تنظيراً، ويختلفون فيه من الناحية التطبيقية.

كما رأى الباحث أن لمنهج الحنفية في الحكم على السنة دوراً عظيماً وأهمية كبيرة في تمييز الأحاديث الصحيحة من السقيمة. فلا يترك منهجهم كل الترك ولا يؤخذ به كل الأخذ، وإنما يجمع بين منهجهم ومنهج الجمهور في الحكم على السنة، لأن به يطمئن على صحة الحديث أو عدم صحته.

ABSTRACT

This study examines the relationship of *Āḥād* traditions with the Holy Qur'ān according to the viewpoints of majority *usūlī* scholars in general and Ḥanafī scholars in particular. Similarly the study analytically examines issues such as Ḥanafī methodological approach in accepting the *Āḥād* traditions, the idea of adding (*al-ziyādah*) to the revealed text and the impact of the *Sunnah* on the Qur'ān. All these have been discussed with specific reference to presenting the Ḥanafi views as compared to that of the majority.

The major accomplishment of the study consists of defining the concept of adding to the revealed text, bearing in mind that not every addition has an abrogating force as maintained by the Ḥanafis. The study concludes that the issues of adding to the revealed text as a principle is agreed upon by all the legal theorists and the *ḥadīth* specialists. However, differences emerged among them only at the level of implementation of the aforesaid principle.

In the final analysis, the study finds that the positive point in the Ḥanafī approach to determining the legislative value of *Sunnah*, is that it plays a significant role in differentiating the authentic *aḥādīth* from the spurious ones. The study, therefore, is neither inclined to abandon their method used by the Ḥanafi jurists completely, nor to accept it completely instead, he integrates with that of the majority of legal theorists because in doing so authenticity and inauthenticity of a *ḥadīth* will be satisfactorily determined.

APPROVAL PAGE

I certify that I have supervised and read this study and that in my opinion it conforms to acceptable standards of scholarly presentation and is fully adequate, in scope and quality, as a thesis for the degree of Master of Islamic Revealed Knowledge and Heritage (Fiqh and Usul al-Fiqh).

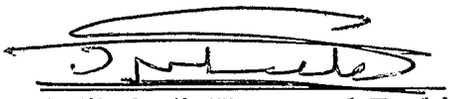

Salih Qadir Kareem al-Zanki
Supervisor
Date: .....

I certify that I have read this study and that in my opinion it conforms to acceptable standards of scholarly presentation and is fully adequate, in scope and quality, as a thesis for the degree of Master of Islamic Revealed Knowledge and Heritage (Fiqh and Usul al-Fiqh).

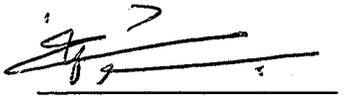

Bouhedda Ghalia
Examiner
Date: 30.11.02

This thesis was submitted to the Department of Fiqh and Usul al-Fiqh and is accepted as partial fulfilment of the requirements for the degree of Master of Islamic Revealed Knowledge and Heritage (Fiqh and Usul al-Fiqh).

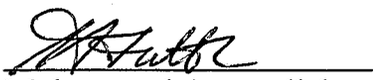

Muhammad Amanullah
Head, Department of Fiqh and Usul al-Fiqh
Date: .....

This thesis was submitted to the Kulliyyah of Islamic Revealed Knowledge and Human Sciences and is accepted as partial fulfilment of the requirements for the degree of Master of Islamic Revealed Knowledge and Heritage (Fiqh and Usul al-Fiqh).

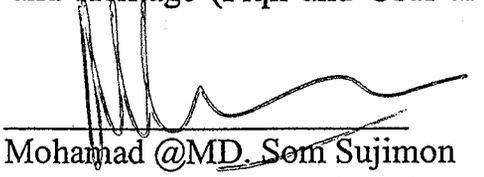

Mohamad @MD. Som Sujimon
Dean, Kulliyyah of Islamic Revealed Knowledge and Human Sciences
Date:.....

DECLARATION

I hereby declare that this thesis is the result of my own investigation, except where otherwise stated. Other sources are acknowledged by footnotes giving explicit references and a bibliography is appended.

Name: Mohammad Nabi Azizi Hj. Abdul Aziz

Signature: ..... Date: .....

الجامعة الإسلامية العالمية ماليزيا

إقرار بحقوق الطبع وإثبات مشروعية استخدام الأبحاث غير المنشورة

حقوق الطبع ٢٠٠٢ محفوظة لـــمحمد نبي عزيزي حاجي عبد العزيز.

علاقة سنة الآحاد بالكتاب عند الحنفية: دراسة أصولية تحليلة.

لا يجوز إعادة إنتاج أو استخدام هذا البحث غير المنشور في أي شكل وبأي صورة (آلية كانت أو إلكترونية أو غيرها) مما في ذلك الاستنساخ أو التسجيل، من دون إذن مكتوب من الباحث إلا في الحالات الآتية:

١. يمكن للآخرين اقتباس أية مادة من هذا البحث غير المنشور في كتاباتهم بشرط الاعتراف بفضل صاحب النص المقتبس وتوثيق النص بصورة مناسبة.

٢. يكون للجامعة الإسلامية العالمية ماليزيا ومكتبتها حق الاستنساخ (بشكل الطبع أو بصورة آلية) لأغراض مؤسساتية وتعليمية ولكن ليس لأغراض البيع العام.

٣. يكون لمكتبة الجامعة الإسلامية العالمية ماليزيا حق استخراج نسخ من هذا البحث غير المنشور إذا طلبتها مكتبات الجامعات ومراكز البحوث الأخرى.

٤. سيزود الباحث مكتبة الجامعة الإسلامية العالمية ماليزيا بعنوانه مع إعلامها عند تغير العنوان.

٥. سيتم الاتصال بالباحث لغرض استحصال موافقته على استنساخ هذا البحث غير المنشور للأفراد من خلال عنوانه البريدي أو الإلكتروني المتوفر في المكتبة. وإذا لم يستجب الباحث خلال عشرة أسابيع من تاريخ الرسالة الموجهة إليه، ستقوم مكتبة الجامعة الإسلامية العالمية ماليزيا باستخدام حقها في تزويد المطالبين به.

أكد هذا الإقرار: محمد نبي عزيزي حاجي عبد العزيز

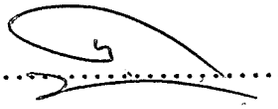

التوقيع ..... التاريخ .....

شكر وتقدير

الحمد لله الذي أنعم علينا بنعم لا تعد ولا تحصى، ومنها توفيقه سبحانه وتعالى إياي لتكميل كتابة هذه الرسالة.

ثم أتوجه بالشكر الجزيل إلى أستاذي الفاضل المحترم الدكتور صالح قادر الزنكي الذي أشرف على رسالتي هذه، وقد كان لتوجيهاته القيمة دور بارز وأثر بالغ في إخراج هذه الرسالة بهذه الصورة، أسأل الله تعالى أن يضع ما بذله من جهد وتعب في ميزان حسناته في يوم لا ينفع فيه مال ولا بنون إلاّ من أتى الله بقلب سليم.

كما أتوجه بالشكر والتقدير للجامعة الإسلامية العالمية بماليزيا وأخص بالذكر كلية معارف الوحي والعلوم الإنسانية والأساتذة الأفاضل فيها من أعضاء هيئة التدريس والإدارة على ما قدموا لخدمة الإسلام والمسلمين.

ولا يفوتني تقديم كلمة شكر وتقدير للدكتورة الفاضلة غالية بوهدة التي سجلت ملاحظات قيمة على الرسالة وأشرفت على الدراسة بوصفها القارئة الثانية لهذه الرسالة.

وكذلك أقدم الشكر والامتنان إلى مركز الدراسات العليا بالجامعة وكلّ من شارك في إنجاح هذا العمل، ولكلّ من مدّ لي يد العون والمساعدة، فلهم مني جميعاً الشكر والتقدير.

وأخيراً أسأل الله تعالى أن يتقبّل هذا العمل المتواضع خالصاً لوجهه الكريم، وأن يزودنا بالعلم والعمل. آمين.

المحتويات

ملخص البحث	ب
ملخص البحث باللغة الإنجليزية	ج
صفحة القبول	د
الإقرار	هـ
شكر وتقدير	و
الفصل الأول: خطة البحث وهيكله العام	**١**
المقدمة	٢
أسئلة البحث	٣
أهداف البحث	٤
حدود البحث	٤
الدراسات السابقة	٥
منهج البحث	١٣
الفصل الثاني: مدخل عام لدراسة علاقة السنة بالكتاب عند الأصوليين	**١٤**
المبحث الأول: مدخل تاريخي إلى مذهب الحنفية	١٧
المطلب الأول: تعريف بالإمام أبي حنيفة النعمان بن ثابت	١٨
الفرع الأول: مولده	١٨
الفرع الثاني: اسمه ونسبه	١٨
الفرع الثالث: نشأته	١٩
الفرع الرابع: طلبه للعلم	١٩
المطلب الثاني: شيوخه	٢٠
الفرع الأول: حماد بن أبي سليمان	٢٠
الفرع الثاني: الإمام زيد بن علي زين العابدين	٢١

الفرع الثالث: عبد الله بن الحسن ٢١
المطلب الثالث: أشهر تلامذته ٢٢
الفرع الأول: الإمام أبو يوسف ٢٢
الفرع الثاني: الإمام محمد بن الحسن الشيباني ٢٢
الفرع الثالث: الإمام زفر بن الهذيل العنبري ٢٣
المطلب الرابع: أصول المذهب الحنفي ٢٤
الفرع الأول: كتاب الله ٢٤
الفرع الثاني: السنة النبوية ٢٤
الفرع الثالث: أقوال الصحابة ٢٥
الفرع الرابع: الاجماع ٢٥
الفرع الخامس: القياس ٢٥
الفرع السادس: الاستحسان ٢٥
الفرع السابع: العرف ٢٦
المبحث الثاني: علاقة السنة بالكتاب عند جمهور الأصوليين ٢٧
المطلب الأول: السنة المؤكِّدة للكتاب ٢٧
المطلب الثاني: السنة المبيِّنة للكتاب ٢٨
الفرع الأول: تفصيل المجمل ٢٩
الفرع الثاني: تخصيص العام ٣٠
الفرع الثالث: تقييد المطلق ٣١
المطلب الثالث: السنة الزائدة المستقلة بالتشريع ٣٢
المبحث الثالث: علاقة السنة بالكتاب عند الحنفية عموماً ٣٤
المطلب الأول: تخصيص عموم القرآن بخبر الواحد ٣٤
المطلب الثاني: الزيادة على النص ٣٥
المبحث الرابع: علاقة السنة بالكتاب عند الظاهرية ٣٦
المطلب الأول: رتبة السنة من القرآن في الاعتبار ٣٦

المطلب الثاني: نسخ القرآن بالسنة ٣٧
المبحث الخامس: علاقة السنة بالكتاب عند الشاطبي ٤١
المطلب الأول: تأخر رتبة السنة عن الكتاب في الاعتبار ٤١
المطلب الثاني: موقف الشاطبي من السنة الزائدة المستقلة بالتشريع ٤٢

الفصل الثالث: منهج الحنفية في قبول خبر الواحد ٤٤
المبحث الأول: تعريف خبر الواحد لغة واصطلاحاً ٤٥
المطلب الأول: تعريف خبر الواحد لغة ٤٥
المطلب الثاني: تعريف خبر الواحد اصطلاحاً ٤٦
المبحث الثاني: شروط قبول خبر الواحد ٤٨
المطلب الأول: شروط الراوي ٤٨
الفرع الأول: التكليف ٤٨
الفرع الثاني: الإسلام ٤٩
الفرع الثالث: العدالة ٥٠
الفرع الرابع: الضبط ٥١
الفرع الخامس: فقه الراوي ٥١
المطلب الثاني: شروط المروي ٥٢
الفرع الأول: أن لا يعمل الراوي أو لا يفتي بخلاف ما رواه ٥٢
الفرع الثاني: أن لا يخالف خبر الواحد ظاهر الكتاب ٥٣
الفرع الثالث: أن لا يخالف خبر الواحد السنة المشهورة ٥٤
الفرع الرابع: أن لا يخالف خبر الواحد القياس ٥٥
الفرع الخامس: أن لا يرد خبر الواحد فيما تعم به البلوى ٥٦
الفرع السادس: أن لا يكون خبر الواحد مما اختلف الصحابة في العمل به ٥٧
المبحث الثالث: أسباب تشدد الحنفية في قبول خبر الواحد ٥٩
المطلب الأول: تعريف حديث الموضوع ٦٠

المطلب الثاني: نشأة الوضع ٦١
المطلب الثالث: أسباب الوضع وبواعثه ٦٢
الفرع الأول: الخلافات السياسية ٦٢
الفرع الثاني: العداوة للإسلام ٦٣
الفرع الثالث: العصبية للجنس واللغة ٦٤
الفرع الرابع: العصبية للإمام وللمذهب ٦٥
الفرع الخامس: العصبية للبلد ٦٥
الفرع السادس: قصد التكسب والارتزاق ٦٥
الفرع السابع: التقرب من الملوك والأمراء والسلاطين ٦٦
الفرع الثامن: قصد الترغيب والترهيب لحث الناس على الخير ٦٦
المطلب الرابع: طرق الوضع ٦٧
المطلب الخامس: علامات الوضع ٦٧
الفرع الأول: علامات الوضع في السند ٦٨
الفرع الثاني: علامات الوضع في المتن ٦٨
المطلب السادس: آثار الوضع السيئة ٦٩
المطلب السابع: نتائج الوضع الإيجابية ٧٠
المبحث الرابع: تقويم رأي الحنفية ٧١
المطلب الأول: أن لا يعمل الراوي أو لا يفتي بخلاف ما رواه ٧١
نظر الباحث ٧٣
المطلب الثاني: أن لا يخالف خبر الواحد ظاهر الكتاب ٧٤
المطلب الثالث: أن لا يخالف خبر الواحد السنة المشهورة ٧٤
نظر الباحث ٧٥
المطلب الرابع: أن لا يخالف خبر الواحد القياس والأصول العامة ٧٥
أدلة الجمهور على تقديم خبر الواحد على القياس إن خالفه القياس ٧٦
نظر الباحث ٧٧

المطلب الخامس: أن لا يرد خبر الواحد فيما تعم به البلوى ٧٨
نظر الباحث ٨١
المطلب السادس: أن لا يكون خبر الواحد مما اختلف الصحابة في العمل به ٨١
نظر الباحث ٨١

الفصل الرابع: رأي الحنفية في قضية الزيادة على النص ٨٣
المبحث الأول: مفهوم الزيادة على النص وأنواعها ٨٥
المبحث الثاني: إيراد بعض النماذج في قضية الزيادة على النص ٩٣
المطلب الأول: فرضية النية في الوضوء ٩٣
المطلب الثاني: تعين قراءة الفاتحة ٩٥
المطلب الثالث: ترتيب أعضاء الوضوء ٩٦
المطلب الرابع: الطمأنينة في الركوع والسجود ٩٨
المطلب الخامس: اشتراط الطهارة في الطواف ١٠٠
المبحث الثالث: تقويم رأي الحنفية ١٠١
رأي الجمهور حول قضية الزيادة على النص ١٠١

الفصل الخامس: عرض سنة الآحاد على الكتاب ١٠٩
المبحث الأول: مفهوم عرض سنة الآحاد على الكتاب ١١١
المطلب الأول: أسباب عرض سنة الآحاد على الكتاب ١١٥
المطلب الثاني: أدلة الحنفية في عرض سنة الآحاد على الكتاب ١١٦
المبحث الثاني: إيراد بعض النماذج في عرض سنة الآحاد على الكتاب ١١٧
المطلب الأول: القضاء بالشاهد واليمين ١١٧
المطلب الثاني: خبر الوضوء من مس الذكر ١٢٠
المطلب الثالث: خبر التسمية عند الذبح ١٢٢
المبحث الثالث: تقويم منهج عرض سنة على الكتاب عند الحنفية ١٢٤

المطلب الأول: القضاء بالشاهد واليمين ١٢٦
رأي الباحث ١٢٨
المطلب الثاني: خبر الوضوء من مس الذكر ١٢٨
رأي الباحث ١٢٩
المطلب الثالث: خبر التسمية عند التذكية ١٣٠
رأي الباحث ١٣١
الخاتمة ونتائج البحث ١٣٢
المصادر والمراجع ١٣٤

الفصل الأول

خطة البحث وهيكله العام

ويحتوي هذا الفصل على ما يأتي:

المقدمة

أسئلة البحث

أهداف البحث

حدود البحث

الدراسات السابقة

منهج البحث

المقدمة

الحمـــد لله الـــذي هدانا لهذا وما كنا لنهتدي لولا أن هدانا الله، تقدست أسماؤه، وجلّت صفاته، الذي خلق الإنسان، وعلّمه البيان. والصلاة والسلام على صاحب البلاغة العالـــية والحِكَمِ السامية، صفوة خلق الله، وخاتم رسله الذي أوتي جوامع الكلم، وروائع الحِكم سيدنا محمد وعلى آله وأصحابه، ومن اهتدى بهديه.

أما بعد:

فقـــد أنعم الله سبحانه وتعالى على عباده بإنزال القرآن لهم، الذي هو تبيان لكلّ شـــيء ﴿ونزّلنا عليك الكتاب تبـــياناً لكل شيء﴾ [النحل: ٨٩]، وجعله دستوراً مدوناً ومـــوثقاً لهم، وتكفّل حفظه من شـــر الكافرين ومن كيد الماكرين ومن تحريف الملحدين إلى يـــوم الـــدين، وليس هذا فحسب، بـــل وهب رسوله محمد بن عبد الله عليه أفضل الصـــلاة والتســـليم لســـاناً ناطقاً بالحق ﴿وما ينطق عن الهوى إن هو إلاّ وحي يوحى﴾ [الـــنجم:٣-٤] فجـــاءت ســـنته مفصـــلةً لمجمل الكتاب ومخصصةً لعامه ومقيدةً لمطلقه وموضحةً لمبهمه ومبينةً لغريبه.

ولاشك أن هناك علاقةً وطيدةً بين القرآن والسنة، لأنّ كلّ واحد منهما وحي من عند الله سبحانه وتعالى، فالقرآن هو المصدر الأول في الاعتماد عليه أثناء استقاء الأحكام الشرعية وتليه السنة النبوية.

وهناك آيات تدل على منـــزلة السنة النبوية في التشريع الإسلامي منها قوله تـــعالى: ﴿وأنزلنا إليك الذكر لتبين للناس ما نزل إليهم﴾ [النحل:٤٤] وقوله تعالى: ﴿يا أيها الذين آمـــنوا أطيعوا الله وأطيعوا الرسول وأولي الأمر منكم فإن تنازعتم في شيء فردوه إلى الله والرســـول إن كنـــتم تؤمنون بالله واليوم الآخر﴾ [النساء:٥٩]، وقوله تعالى:﴿من يطع الرسول فـــقد أطاع الله﴾ [النساء:٨٠]، وقـــوله تـــعالى: ﴿وما آتاكم الرسول فخذوه ومـــا نهـــاكم عـــنه فانتهوا﴾ [الحشر: ٧]، وقـــوله تعالى: ﴿فلا وربّك لا يؤمنون حتى يحكّمـــوك فـــيما شجر بينهم ثم لا يجدوا في أنفسهم حرجاً مما قضيت ويسلموا تسليماً﴾ [النســـاء:٦٥]، وقـــوله تعالى: ﴿وما كان لمؤمن ولا مؤمنة إذا قضى الله ورسوله أمراً أن يكون لهم الخيرة من أمرهم﴾ [الأحزاب:٣٦]، وغير ذلك الكثير.

ولكن مع الأسف الشديد، ظهر من أنكر حجية السنة النبوية كلّها، كما ظهر آخرون ينكرون حجية بعضها دون بعض، أو لم ينكروا حجيتها ولكنهم أثاروا شبهاتٍ حولها من شأنها أن تقضي عليها في نهاية المطاف. وفي المقابل فِرَقٌ وطوائفُ أخرى لم يكتفوا بما ثبت عن رسول الله ﷺ صحته بل بدؤوا يتمسكون بالحديث الموضوع المختلق باسم رسول الله ﷺ. وهناك من توقف وتحوّط في الأخذ ببعض ما نسب إلى رسول الله ﷺ فوضعوا شروطاً للأخذ بها، فمنهم من تشدّد في تلك الشروط ومنهم من توسط، فنشأت مذاهب ومناهج للتعامل مع الأحاديث.

أسئلة البحث:

من الطبيعي أن يكون لكل بحث أسئلة، يحاول الباحث من خلالها إيجاد حل أو حلول لها. وفي هذا البحث يحاول الباحث أن يجيب عن التساؤلات الآتية:

أولاً: ما العلاقة بين سنة الآحاد والكتاب عند الحنفية؟

ثانياً: ما منهج الحنفية في قبول خبر الواحد؟

ثالثاً: ما رأي الحنفية في قضية الزيادة على النص؟

رابعاً: ما مبررات عرض السنة على الكتاب عند الحنفية، وهل هذا العرض شمل كل السنة؟ أو شمل جملةً منها؟

خامساً: هل الكتب الأصولية لغير الحنفية كانت أمينةً وبعبارة أخرى تحرت صحة النقل عن الحنفية، أم هاجس الخلاف ووجّهها وجهة أخرى؟

سادساً: هل النظر الأصولي المنصف يشدّ أزر الحنفية في تلك المسائل كلّها أم في بعضها أم يرفض منهجهم جملةً وتفصيلاً؟

أهداف البحث:

الأهداف الأساسية لهذا البحث تتلخص في النقاط الآتية:

أولاً: إزالة الوهم أوالشك الذي ترسخ في أذهان بعضٍ أتباع المذاهب الأخرى وفي أذهان بعض المعاصرين من أن الحنفية يقدِّمون الرأي على النص مطلقاً من غير تفصيل.

ثانياً: توضيح المنهج الذي اعتمده الحنفية في الحكم على خبر الواحد، ثم تحريره وتقويمه.

ثالثاً: تفصيل الكلام وتحريره في الحديث عن الزيادة على النص عند الحنفية.

رابعاً: بيان المبدأ الذي أسس عليه الحنفية مسألة عرض سنة الآحاد على الكتاب.

خامساً: التأكد من صحة نقل ما ينسب إلى الحنفية في تلك القضايا في كتب المذهب نفسه وفي كتب المخالفين لهم.

سادساً: الخروج بنتيجة علمية في تلك المسائل التي من شأنها أن تخفف وطأة الخلاف بينهم وبين جمهور الأصوليين من جهة، وتقنِّن للنظر الأصولي وتقعِّده من جهة أخرى.

حدود البحث:

إن موضوع السنة النبوية عند الأصوليين يمثل دراسة واسعة لا يستطيع الباحث أن يوفّيها حقّها من البحث في هذه الدراسة، ونظراً لذلك جعل حدود دراسته مناقشة مسألة **(علاقة سنة الآحاد بالكتاب عند الحنفية)**، وبالتحديد الكلام عن منهج الحنفية في قبول خبر الواحد أولاً، ورأيهم في قضية الزيادة على النص ثانياً، وقضية عرض السنة على الكتاب أخيراً، ويدعم الباحث ما يورده بنماذج وأمثلة قد دار الحديث حولها قديماً ولايزال يتجدد حديثاً.

الدراسات السابقة:

لم يجد الباحث عند قراءته وتصفحه موضوعات الكتب المتعلقة بهذه الإشكالية كتاباً مستقلاً يحتوي على جميع جوانب الموضوع وزواياه المتعددة. بل هي موضوعات مبعثرة ومشتتة في الكتب أو المجلات والدوريات الإسلامية، وهذا الأمر لا يدل على أن العلماء لم يهتموا بالموضوع أساساً، بل اهتموا به اهتماماً شديداً وكتبوا حوله وناقشوه وفصّلوا فيه، ولكن النقص الذي يراه الباحث هو أنهم لم يكتبوا حول الموضوع كتاباً مستقلاً ومفصّلاً يتحدثون فيه عن قضية علاقة السنة بالكتاب عند الحنفية، وبالذات عن حجية خبر الآحاد وشروط العمل به عند الحنفية، وعن موضوع الزيادة على النص عندهم، و عرض سنة الآحاد على الكتاب والحكم عليها قبولاً أو رفضاً. فيحاول الباحث أن يراجع المصادر القديمة والحديثة، لجمع هذه الموضوعات المبعثرة ومن ثمة دراستها دراسة مستفيضة متأنية.

فمن هذه الدراسات المهمة التي اهتمت بالموضوع هو كتاب **أصول السرخسي**[1]، تكلم المؤلف فيه عن منهج الحنفية في قبول خبر الآحاد مع ذكر شروط المخبر والمخبر عنه والخبر. وتحدث عن عرض السنة على الكتاب.

ويرى الباحث أنّ النقص في هذه الدراسة يكمن في اختصار المؤلف على بعض الأحاديث دون بعضها الآخر. فالباحث يحاول أن يجمع الأحاديث الأخرى التي لها صلة مباشرة بموضوع البحث.

ومن الدراسات الجادة في هذا الموضوع كتاب **جامع الأسرار في شرح المنار للنسفي**[2]، تكلم المؤلف فيه عن حجية خبر الواحد، وعن شروط قبوله عند الحنفية، مع إيراد الأمثلة، ثم تحدث عن معارضة خبر الواحد للكتاب أو للسنة المشهورة أو للقياس، وفصّل موقفهم منها. وفي الأخير تحدث عن عرض سنة الآحاد على الكتاب.

---

[1] أبو سهل السرخسي، أبو بكر محمد بن أحمد، **أصول السرخسي**، تحقيق: أبو الوفاء الأفغاني، عنت بنشره لجنة إحياء المعارف النعمانية بحيدر آباد الدكن بالهند (بيروت: دار المعرفة).

[2] الكاكي، محمد بن محمد بن أحمد، **جامع الأسرار في شرح المنار للنسفي**، إعداد: مركز البحوث والدراسات بمكتبة نزار مصطفى الباز، تحقيق: الدكتور فضل الرحمن عبد الغفور الأفغاني (دم: مكتبة نزار مصطفى الباز، ط١، ١٤١٨هـ - ١٩٩٧م).

والنقص الذي يراه الباحث في هذه الدراسة هو أن المؤلف لم يرتب الموضوع ترتيباً واضحاً لكي يسهل على القارئ فهمه ودراسته، وفي الوقت نفسه لم يجد ذكراً في هذه الدراسة لقضية زيادة خبر الواحد على النص، فسيشمر الباحث ساعده لبحث هذا الإشكال بإذنه تعالى بتحرير محل النـــزاع وتصوير المختلف فيه.

ومن الدراسات التي تناولت الموضوع كتاب **المعتمد في أصول الفقه**[٣]، حيث تناول المؤلف قضية الزيادة على النص هل هي نسخ أم لا؟ فأورد رأي القائلين بأنها ليست بنسخ، لأن الحكم باقٍ ولم يتغير تغيراً كلياً. وأورد رأي الحنفية القائل: إن الزيادة تعدّ نسخاً وذكر أدلتهم.

ويرى الباحث النقص في هذه الدراسة أن المؤلف لم يركز حول زيادة السنة على الكتاب، بل ركّز على زيادة السنة على السنة أو زيادة السنة على العقل. فالباحث يحاول أن يسدّ هذه الثغرة بالتركيز على زيادة السنة على الكتاب وخصوصاً الزيادة التي جاء بها خبر الواحد.

ومن الدراسات التي اهتمت بهذا الموضوع كتاب **بيان المختصر شرح مختصر ابن الحاجب**[٤]، حيث قال المؤلف بأن الزيادة جزء شرط أو زيادة شرط أو زيادة ترفع مفهوم المخالفة، وعند الشافعية والحنابلة ليست بنسخ، وعند الحنفية نسخ. وقضية زيادة شرط كزيادة صفة الإيمان في رقبة كفارة الظهار، أو زيادة ترفع مفهوم المخالفة، كما لو قال قائل: في السائمة زكاة. ثم قال: في المعلوفة زكاة. فعند الشافعية والحنابلة ليست هذه الزيادة بنسخ وعند الحنفية نسخ.

ويرى الباحث النقص في هذه الدراسة أن المؤلف لم يدرس الموضوع ككل بل أشار إليه إشارة عابرة فاحتاج الأمر إلى التوضيح أكثر، كما أن دراسته تفتقر إلى مزيد من الأمثلة.

---

[٣] أبو الحسين البصري المعتزلي، محمد بن علي بن الطيب، **المعتمد في أصول الفقه**، تحقيق: الشيخ خليل الميسي (بيروت: دار الكتب العلمية، ط١، ١٤٠٣هـ - ١٩٨٣م).

[٤] الأصفهاني، أبو ثناء شمس الدين محمود بن عبد الرحمن بن أحمد، **بيان المختصر شرح مختصر ابن الحاجب**، تحقيق: الدكتور محمد مظهر بقاء (مكة المكرمة: مركز إحياء التراث الإسلامي، ١٩٨٦م).

ومن هذه الدراسات أيضاً كتاب **المحصول في علم أصول الفقه**[٥]، حيث تكلم المؤلف فيه عن حجية خبر الواحد، وشروط قبوله، التي اتفق عليها العلماء، كما تكلم عن شروط المخبر والمخبر عنه والخبر، ثم تحدث عن الشروط المختلف فيها، وإضافة إلى ذلك تحدث عن عرض سنة الآحاد على الكتاب. وأخيراً تحدث عن الزيادة على النص هل هي نسخ أم لا؟ فبيّن مذاهب الأصوليين فيها.

والنقص الذي يراه الباحث في هذه الدراسة هو أن المؤلف أطال الكلام في شروط قبول خبر الآحاد، ولكن أشار إشارة سريعة وخاطفة إلى عرض سنة الآحاد على الكتاب، فالباحث يحاول أن يكمل هذا النقص في دراسته، وبالتحديد يبين وجهة نظر الحنفية فيه.

ومن الدراسات التي اهتمت بالموضوع كتاب **الإحكام في أصول الأحكام**[٦]، حيث تكلم المؤلف عن خبر الواحد، وفي الوقت نفسه تحدث عن الزيادة على النص، هل تكون نسخاً أو لا؟ فبيّن مذاهب الأصوليين فيها مع ذكر أدلتهم، وركز على مذهب الحنفية في ذلك.

والنقص الذي يراه الباحث في هذه الدراسة أن المؤلف ذكر الموضوع في أماكن متفرقة عديدة، ولم يذكره في موضع واحد. فأراد الباحث أن يجمع شتاته في مكان واحد، ثم يبين رأي الحنفية بالتفصيل.

ومن الدراسات المفيدة التي درست قضية الزيادة على النص كتاب **إعلام الموقعين عن رب العالمين**[٧]، حيث تكلم المؤلف عن قضية الزيادة على النص، وأورد آراء الأصوليين فيها مشفوعة بالأمثلة، ثم رجّح ما يراه راجحاً.

---

[٥] الرازي، فخر الدين محمد بن عمر بن الحسين، **المحصول في علم أصول الفقه**، تحقيق: طه جابر فياض العلواني (بيروت: مؤسسة الرسالة، ط٢، ١٤١٢هـ - ١٩٩٢م).

[٦] الآمدي، علي بن محمد، **الإحكام في أصول الأحكام**، تحقيق: سيد الجميلي (دم: دار الكتاب العربي، ط٢، ١٤١٨هـ - ١٩٩٨م).

[٧] الجوزية، ابن القيم، **إعلام الموقعين عن رب العالمين**، تحقيق: عصام الدين الصبابطي (دم: دار الحديث، ط١، ١٤١٤هـ - ١٩٩٣م).

والنقص الذي يراه الباحث في هذه الدراسة أن المؤلف تحدث عن قضية الزيادة على النص دون بيان خبر الواحد وحجيته وشروط قبوله، الذي له أثر كبير في الموضوع. فيحاول الباحث أن يسدّ هذه الثغرة.

ومن الكتب التي درست قضية الزيادة على النص، هل هي نسخ أم لا؟ كتاب **تيسير الأصول**[٨]، حيث تحدث المؤلف عن صور هذه الزيادة، من غير تعرض لأدلة الآراء الواردة فيها، فضلاً عن عدم إيراده الأمثلة.

ومن الدراسات المعاصرة التي ناقشت الإشكالية كتاب للشيخ محمد الغزالي بعنوان **السنة النبوية بين أهل الفقه وأهل الحديث**[٩]، حاول المؤلف أن يجمع الأحاديث التي دار الخلاف فيها بين المدرستين، ثم عرضها عرضاً جيداً وبين موقف كل فريق منها.

ويرى الباحث أن النقص في هذه الدراسة يكمن في أن المؤلف لم يتناول الدوافع والأسباب التي أدّت إلى الخلاف بين المدرستين، فالباحث يريد أن يكمل هذا الخلل.

ومن الدراسات السابقة في هذا الموضوع كتاب العلامة الدكتور عبد الغني عبد الخالق **حجية السنة**[١٠]، تكلم المؤلف في خاتمة كتابه عن حجية السنة وعن أنواع السنة من حيث دلالتها على ما في الكتاب، وعن استقلالية السنة بالحكم، ونقل عن الحنفية قولهم إنه لا تعارض بين السنة الصحيحة والقرآن، ووجود التعارض بينهما دليل على أنها ليست صحيحة، وأنها لم تصدر عن رسول الله ﷺ، لأن السنة لا تكون مخالفة للكتاب أبداً.

ونقل عن الجمهور أيضاً قولهم إنه لا تعارض بين القرآن والسنة، وإنما السنة أحياناً تخصص عموم القرآن أو تقيد مطلقه. ثم حاول المؤلف أن يجمع بين القولين بأنه لا تعارض بين القرآن والسنة، وأن ما لم يأخذ به الحنفية في خبر الواحد لم تثبت صحته عندهم.

ومن الدراسات السابقة التي تناولت الموضوع كتاب الدكتورة سهير رشاد مهنا **خبر الواحد في السنة وأثره في الفقه الإسلامي**[١١]، تحدثت الكاتبة في كتابها عن العمل

---

[٨] الزاهدي، ثناء الله، **تيسير الأصول** (بيروت : دار بن حزم، ط٢، ١٤١٨هـ - ١٩٩٧م).

[٩] الغزالي، محمد، **السنة النبوية بين أهل الفقه وأهل الحديث** (القاهرة: دار الشروق، ط١، ١٤٠٩هـ ١٩٨٩م).

[١٠] عبد الغني عبد الخالق، **حجية السنة** (بيروت: دار القرآن الكريم، ط١، ١٤٠٧هـ - ١٩٨٦م).

[١١] سهير، رشاد مهنا، **خبر الواحد في السنة وأثره في الفقه الإسلامي** (القاهرة: دار الشروق، ط١، ١٩٨٠م).

بخبر الواحد، ثم تحدثت عن شروط العمل به، وشروط المخبر، وشروط المخبر عنه، وشروط الخبر، ثم ذكرت شروط أئمة المذاهب الفقهية في العمل بخبر الواحد، وأخيراً تكلمت عن الآثار المترتبة على اختلافهم.

والنقص في هذه الدراسة أنها وقفت عند الأصوليين والمذاهب الأربعة فقط، وأن عقد المقارنة بين المدرسة الأصولية والحديثية أمر له من الأهمية بمكان.

ومن أهم الدراسات التي ناقشت عرض سنة الآحاد على الكتاب بين الحنفية والمحدثين كتاب الدكتور عبد المجيد محمود عبد المجيد **الاتجاهات الفقهية عند أصحاب الحديث في القرن الثالث الهجري**[١٢]، تكلم الباحث في هذا الكتاب عن قضية عرض السنة الآحاد على الكتاب، وذكر الاختلاف الذي دار بين الحنفية والمحدثين. وأورد أدلة كل فريق، كما تحدث عن حجية خبر الواحد بين الحنفية والمحدثين، الذي يعتبر السبب الأساسي في اختلاف المدرستين.

لاشك أن هذه الدراسة تعتبر من أهم الدراسات في الموضوع، حيث جمع بين أقوال المدرستين الحنفية والمحدثين، إلاّ أن الباحث لم يصل إلى النتيجة الواضحة، ولم يرجح بين الأقوال والآراء الواردة في المسألة.

ومن الدراسات التي اهتمت بقضية عرض سنة الآحاد على الكتاب دراسة الدكتور حمزة عبد الله المليباري تحت عنوان **نظرات جديدة في علوم الحديث**[١٣]، دراسة نقدية ومقارنة بين الجانب التطبيقي لدى المتقدمين والجانب النظري عند المتأخرين.

تكلم المؤلف عن عرض سنة الآحاد على الكتاب تحت عنوان محاكمة الأحاديث إلى القرآن والعقل، وبيّن النتائج التي تترتب على هذه المحاكمة لا تكون مقبولة في كثير من الأحيان، حيث لا يلزم أن يكون كل ما وافقه النص القرآني من المرويات قد قاله النبي ﷺ بالضرورة، وكذا كل ما تظهر فيه مخالفة لمنطوق القرآن لا يشترط فيه عدم

---

[١٢] عبد المجيد، محمود عبد المجيد، **الاتجاهات الفقهية عند أصحاب الحديث في القرن الثالث الهجري** (دم: مكتبة الخانجي، ١٣٩٩هـ - ١٩٧٩م).

[١٣] المليباري، حمزة عبد الله، **نظرات جديدة في علوم الحديث**، دراسة نقدية ومقارنة بين الجانب التطبيقي لدى المتقدمين والجانب النظري عند المتأخرين (دم: دار ابن حزم للطباعة والنشر والتوزيع، ط١، ١٤١٦هـ - ١٩٩٥م).

تعرضه ﷺ له بالقول فيه، لأن المخالفة هنا لا تعني مجرد عدم التعرض له من لدنه ﷺ لاتفاق الأمة على أنه ﷺ يبين مقصود القرآن، إما تقييداً أو تخصيصاً، بل يحرم أو يحلل فيما لم يرد فيه حكم قرآني واضح، وكل ذلك بإملاء منه سبحانه وفهم أوحاه إليه.

والنقص الذي يراه الباحث في هذه الدراسة أن المؤلف قد اختصر على بعض النماذج، فكان من المفروض أن يتوسع في الموضوع أكثر، لأن هناك قضايا أخرى مازالت بحاجة إلى إلقاء الضوء عليها.

ومن الدراسات التي اهتمت بالموضوع كتاب **خبر الواحد وحجيته**[١٤]، تكلم المؤلف عن تعريف الخبر وحجيته وشروطه عند الأصوليين، ثم تحدث عن منهج قبول خبر الآحاد عند الحنفية، وتحدث عن علاقة السنة بالكتاب، ووضح مرتبتها من القرآن، وتكلم حول حكم العمل بخبر الآحاد، وأورد مذاهب العلماء حوله وفي الوقت نفسه بين موقف الحنفية منها.

والنقص الذي يراه الباحث في هذه الدراسة أن المؤلف لم يتعرض لقضية عرض السنة على الكتاب، وترك قضية أخرى مهمة وهي الزيادة على النص هل تعتبر نسخاً أو لا؟ وإضافة إلى ذلك أن المؤلف تحدث عن حجية خبر الواحد عند المحدثين والأصوليين عامة، فالباحث يحاول أن يصغر دائرة البحث، وذلك عند الحنفية، وأن يكمل النقص الذي رآه.

ومن الدراسات التي اهتمت بموضوع عرض سنة الآحاد على الكتاب كتاب **السنة ودورها في الفقه الجديد**[١٥]، في هذه الدراسة تكلم المؤلف عن قضية عرض سنة الآحاد على الكتاب عند العلماء من المحدثين والأصوليين وأشار إشارة بسيطة إلى رأي الأحناف في ذلك. كما أشار إلى منهج الحنفية في قبول خبر الآحاد.

---

[١٤] الشنقيطي، أحمد محمود عبد الوهاب، **خبر الواحد وحجيته** (الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة المجلس العلمي، مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي، ط١، ١٤١٣هـ - ١٩٩٢م).

[١٥] البنا، جمال **السنة ودورها في الفقه الجديد**، (القاهرة: دار الفكر الإسلامي، ١٩٩٧م).

والنقص الذي يراه الباحث في هذه الدراسة هو أن المؤلف لم يستوعب آراء الحنفية في قبول خبر الآحاد وفي قضية عرض سنة الآحاد على الكتاب. فالباحث يحاول أن يكمل هذا النقص في دراسته.

ومن الدراسات المعاصرة التي تحدثت عن قضية الزيادة على النص كتاب **أثر الإختلاف في القواعد الأصولية في اختلاف الفقهاء**،[١٦] حيث تناول الكتاب أنواع الزيادة، ثم تكلّم بالتفصيل عن الزيادة إذا لم تكن مستقلةً كزيادة جزء أو شرط، أو زيادة ما يرفع مفهوم المخالفة، وأورد الكاتب آراء العلماء حولها، وفصّل الكلام فيها وعضّده بالأمثلة.

والنقص الذي يراه الباحث في هذه الدراسة، أن الكاتب لم يتمكن من الوصول إلى استخراج رأي راجح بين الآراء المتضاربة. فالباحث يحاول أن يكمِّل هذا النقص في دراسته.

ومن الدراسات المعاصرة التي عالجت الموضوع كتاب **مناهج الاجتهاد في الإسلام في الأحكام الفقهية والعقائدية** [١٧]، حيث تكلّم المؤلِّف فيه عن منهج الحنفية في الحكم على السنّة، وذلك بالحديث عن شروطهم لقبول خبر الآحاد، والعام والخاص، وأنّ عام القرآن لا يخصَّص بخبر الواحد ولا ينسخ، وأن عام القرآن قطعية الدِّلالة ما لم يخصَّص من قبل، وتحـــدَّث أيضاً عـــن أنواع بيان السنّة للقرآن، وأخيراً أشار إلى الزيـــادة على النص إشارة سريعة.

والنقص الذي يراه الباحث في هذه الدراسة هو أن المؤلِّف لم يوضِّح ما المقصود من الزيادة، وهل الزيادة تعدّ نسخاً عند الحنفية أم لا؟ وما أنواعها؟ فالباحث يحاول أن يسدَّ هذه الثغرة.

---

[١٦] الخن، مصطفى سعيد، **أثر الاختلاف في القواعد الأصـــولية في اختلاف الفقهاء** (بيروت: مؤسسة الرسالة، ط٢، ١٤٢٠ هـــ - ٢٠٠٠م).

[١٧] مدكور، محمد سلام، **مـــناهج الاجتهاد في الإسلام في الأحكام الفقهية والعقائدية** (الكويت: جامعة الكويت، ط١، ١٣٩٣هـــ - ١٩٧٣م).